مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of Legal and Social Sciences

Issn: 2507-7333

Eissn: 1742-2676

الحدود الوطنية ... بين متطلبات الدولة القومية وتحديات المجتمع الدولي المعاصر

National borders … Between the requirements of the nation-state and the challenges of the contemporary international community

د. عبد الجبار جبار

abdeldjabar djebbar

جامعة الشلف

University of Chlef

مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة

a.djebbar@univ-chlef.dz

تاريخ ارسال المقال:2019/02/21	تاريخ القبول:2019/02/22	تاريخ النشر:2019/06/01

الملخص باللغة العربية:

تقوم الدول الحديثة على حماية حدودها من خلال ضمان أمنها الداخلي وحماية حدودها من أي اختراقات خارجية، وهذا ما يكرس لفكرة السيادة كأحد أركان قيام الدولة وامتداداتها الداخلية والخارجية، وهذا ما يُعرف بالحدود الصلبة للدولة، غير أن التطورات المتسارعة أفرزت تحديات عديدة وفواعل مختلفة عملت على تقويض فكرة الحدود الصلبة من خلال اختراقات لسيادة الدولة، معبرةً بذلك عن مرحلة جديدة تعرف بالحدود الرخوة أو الهشة، والتي تمثل انعكاساً عن العالم الجديد ومتطلباته الراهنة.

الملخص باللغة الانجليزية:

Modern states ensure their internal and external security and protect their borders from any kind of violation, which commits the idea of sovereignty as one of the pillars of their institutions as well as internal and external reflection, called the solid borders of the state. However, the rapid developments have produced many challenges and different actions that have undermined the idea of solid borders through Breakthroughs of state sovereignty, thus marking a new phase known as the soft or fragile frontier, which reflect the new world and its current requirements.

Keywords: Borders; nation state; sovereignty; the international community; soft borders.

مقدمة:

يتكون العالم من مجموعة دول يفصل بينها حدود تحدد الإقليم الخاص بكل دولة، وهذا ما يجعل منها عاملاً هاماً تقوم عليه الدول الحديثة، من خلال ضمان أمنها الداخلي وحماية حدودها من أي اختراقات خارجية، وهذا ما يكرس لفكرة السيادة كأحد أركان قيام الدولة وامتداداتها الداخلية والخارجية.

إن ضمان الأمن القومي هو مهمة رئيسية على الدولة ضمانها حتى تكرس لمبررات وجودها واستمرارها، وهذا يتحقق حتماً من خلال حماية حدودها الوطنية من أي اختراقات، وهذا ما يُعرف بالحدود الصلبة للدولة، غير أن التطورات المتسارعة أفرزت تحديات عديدة وفواعل مختلفة عملت على تقويض فكرة الحدود الصلبة من خلال اختراقات لسيادة الدولة، معبرةً بذلك عن مرحلة جديدة تعرف بالحدود الرخوة أو الهشة، والتي تمثل انعكاساً عن العالم الجديد ومتطلباته الراهنة.

ستحاول هذه الورقة البحثية معالجة تطور الحدود الوطنية من الطرح الصلب إلى الطرح الهش، عبر تبيان مختلف المحددات التي ساهمت في ذلك، وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **ماهي محددات الانتقال من الحدود الوطنية الصلبة إلى الحدود الهشة؟ وكيف تساهم الحدود في تعزيز سيادة الدولة وحماية أمنها القومي؟**

وكإجابة أولية تم اعتماد **الفرضيات** التالية:

- الحدود الصلبة هي تعبير عن نشأة الدولة القومية.
- حماية الحدود الوطنية ضمان للأمن القومي وتكريس للسيادة الوطنية.
- الحدود الرخوة تعبير عن متطلبات المجتمع الدولي المعاصر.

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد المحاور التالية:

1. الدولة القومية ونشأة الحدود.
2. متطلبات السيادة وحماية الحدود.
3. التحديات الجديدة والحدود الرخوة.

أولاً– الدولة القومية ونشأة الحدود.

قبل نشأة الدولة القومية الحديثة كان توسع الممالك والإمارات وانحسارها أمراً طبيعياً سواء تم بشكل سلس أو عنيف، بما يعني أن مسألة الحدود لم تحظ بالاهتمام الكبير، غير أنه ومع نشأة الدولة القومية اضحت الحدود أمراً أساسياً في تحديد الاقليم الجغرافي للدولة والذي ينعكس على سيادتها الوطنية.

1. **نشأة الدولة القومية:**

نشأت الدولة القومية عقب حركة الإصلاح الديني والثورة الفكرية والعلمية والتنويرية، التي كانت محصلة صراع مع الكنيسة من جهة ومع أمراء الإقطاع من جهة ثانية، ليتبلور مفهوم المجتمع العام على انقاض المجتمعات المحلية ذات الولاءات الضيقة، اين تتولى الدولة القومية ضبط المجتمع العام وتنظيمه، في إطار من الحقوق والواجبات[1].

وتُمثل الرأسمالية التجارية –المركنتيلية– العصر الذي نشأت خلاله الدولة القومية والهي الدولة التدخلية سواء في الاقتصاد القومي حديث النشأة عبر قيامها بحمايته وتنظيمه عبر توحيد السوق القومية وإزالة العقبات التي تعيق النشاط التجاري، إلى جانب الإشراف على المواصفات الواجب اتباعها في انتاج السلع الصناعية، على جانب التدخل في الشق السياسي والعسكري غبر تعزيز القوة العسكرية والاستفادة منها في المستعمرات الجديدة التي كانت الآلية في توفير المواد الخام وكذا تصريف المنتجات[2]، وكما أنها اقرت إجراءات صارمة لحماية مواردها المادية –المعدنية أساساً من ذهب وفضة– عبر منع تسربها، وهذا ما أنتج مفهوم الحدود الوطنية وكذا الاجراءات الجمركية الحمائية* للانتاج الوطني.

تتفق مُعظم الآراء على أن أول اعتراف رسمي بالدولة القومية الحديثة كان قد تحقق من خلال معاهدة (**ويستفاليا**) عام1648م، التي أنهت الحروب الدينية الطاحنة في أوروبا، كما أنها قننت أسس التعامل بين الدول الأوروبية التي كانت تتكون منها الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فضلاً عن كونها أرست معالم نظام دولي جديد قوامه الدولة القومية التي يُعتبر ظُهورها محصلةً لمسيرة التطور الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي، ومن ثم انتشر هذا النمط للتنظيم السياسي إلى بقية أرجاء القارة، ويُعتبر نشأة الدولة القومية بمثابة ثورة سياسية صاحبها تحولات عميقة عبرت عن الانتقال من مُجتمع النظام الاقطاعي إلى المجتمع الصناعي الحديث –الرأسمالي–[3].
وبظهور الدولة القومية كتعبير عن الولاء للدولة بدلاً عن الولاء للأمير أو الملك، أفرزت مفاهيم جديدة* من قبيل: المصلحة القومية والإرادة القومية، معبرةً عن مرحلة لتطور الاجتماع السياسي أين تتطابق فيها حدود الدولة مع الملامح القومية، بحث أصبحت الدولة عبارة عن المكونات التالية:[4]

أ. **الشعب**، والذي يمثل كافة الأفراد المقيمين على إقليم الدولة وينتمون إليها ويتمتعون بجنسيتها، بما يجعل منهم رعايا الدولة أو مواطنين.

ب. **الإقليم**، وهو تلك الرقعة الجغرافية من الأرض التي يستقر فيها أفراد الشعب، ويمثل إقليم الدولة مصدر قوة لها لما يُفره من موارد طبيعية حيوانية معدنية...، وهو الذي يكرس لديمومة الدولة بما يتضمنه من جانب أرضي، مائي وجوي.

ت. السلطة السياسية: أو الحكومة باعتبارها جهازاً مختصاً ودائماً للعمل السياسي والإداري يتولى ضمان الأمن الداخلي وحماية الحدود، معبرة بذلك عن مفهوم السيادة كنظام قانوني يحميها، ويتمثل مظهرها الموضوعي في الحدود.

إن نشأة الدولة القومية كانت على أنقاض النظام الاقطاعي، مكرسة لدولة مركزية عملت على حماية حدودها بشكل صارم تجنباً لانهيارها، وهذا ما يعبر عن أهمية الحدود ودورها في استمرار الدولة القومية والتي لازالت ليومنا هذا.

2. الدولة القومية والحدود:

تُعبر الحدود في المعنى الاصطلاحي لتلك الخطوط المرسومة التي تفصل إقليمين أو بالأحرى سيادتين متجاورتين، وعليه فإن الحدود السياسية من شأنها تحديد نطاق الاختصاص الإقليمي للدول، وهذا ما يستعدي من الدولة ضرورة التحديد الدقيق والواضح لحدودها، بما يحول دون نشوب أية نزاعات بين الدول المتجاورة[5]، وهذا من منطلق كون أن الحدود السياسية هي التي تحدد بداية سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها، وخارج الحدود تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة أخرى، وعلى ضوء ذلك يمكن للحدود أن تكون ذات أساس طبيعي* أو اصطناعي[6].

الدولة القومية من المفروض أنها تعبر عن القومية التي تمثلها والتي تتمركز داخل حدود الدولة، وعليه فإن كل ما هو خارج حدود الدولة فهو يمثل قومية أخرى، وعلى الأجانب والمهاجرين الذين يُقيمون في الدولة بشكل قانوني فينتمون للدولة بحق المواطنة، ضرورة الالتزام بالنمط القومي السائد[7].

وتمثل الحدود مؤشراً هاماً ارتبط بالدولة القومية وأصبح من المفاهيم المحورية التي شغلت اهتمام فقهاء القانون الدولي كانعكاس على محورية مسألة الحدود بالنسبة للدولة القومية في سعيها من أجل تأكيد سيادتها الوطنية والإقليمية، ففي سبيل الحفاظ على هذه الحدود فقد تكلفت العديد من الدول موارد وطاقات مادية وبشرية باهضة باعتبار أن الحدود تعتبر أحد أولويات الأمن القومي[8]، حيث تُشكل المصلحة القومية للدولة هدفاً محورياً في إطار المدافعة عن مصلحة هذه الدولة داخلياً وخارجياً، حيث يمثل الأمن محوراً لهذه المصالح والأهداف الحيوية، فالدول التي تخفق في الحفاظ عن أمنها تفقد بالضرورة شرعية وجودها، ومن هنا تجمع جل الدراسات السياسية الدولية على الربط بين مفهومي الدولة والأمن، هذا الأخير الذي يمثل أهم الأولويات للدولة القومية الحديثة.[9]

يُمثل المجال الخاضع لسيادة الدولة الفضاء الدولاتي لها والذي يتشكل من إقليم بري، جوي وبحري، يتحدد وفق حدود سياسية معترف بها دولياً، حيث تنقسم الحدود الدولية إلى حدود برية وأخرى بحرية**:[10]

أ. **الحدود البرية:** هي الفيصل بين سيادتين من الأراضي أو البر، بحيث يكون لهما حدود وإقليم محدد، بحيث تجمع بين كونها نقطة نهاية لدولة ما ونقطة عبور نحو دولة مجاورة، فهي بذلك خط متصل محدد قانوناً – نظرياً–، أما فعلياً فتكون محددة وفق علامات طبيعية أو اصطناعية واضحة.

ب. الحدود البحرية: تم إيجادها لدوافع أمنية تستهدف حماية الدولة من أي هجوم مصدره البحر، ويحددها القانون الدولي بثلاثة آلاف (3000) ميل بحري، مشكلةً ما يُعرف بالمياه الإقليمية، والي تضمن حق المرور السلمي أو العبور للسفن الخارجية.

وتعتبر حدود إقليم الدولة أشمل من كونها مجرد خطوط تحددها الخرائط، بحث أنها تكتسي أهمية كبيرة تشمل النواحي: السياسية، القانونية، الاقتصادي والاجتماعية والحربية والأمنية...، والتي تراكمت عبر الزمن أو بحكم المعاهدات والاتفاقيات بين الدول، وهو الأمر الذي انعكس على اهتمام كل من القانون الداخلي للدول والقانون الدولي* بمسألة الحدود وعمل على تنظيمها[11].

ثانياً– متطلبات السيادة وحماية الحدود.

إن ظهور الدولة القومية الحديثة نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة باستكمال عناصرها الثلاثة (شعب وإقليم وسلطة) انعكس على ضرورة مباشرة سيادتها ضمن نطاق محدد يمثل إقليم الدولة، وأصبحت ممارسة الدولة لسيادتها داخل هذا المجال تُعتبر من موضوعات القانون الدولي، وتحتاج هذه الممارسة السيادية لضرورة تحديد الإقليم باعتبار أن الحدود هي المعيار الفاصل بين سيادة دولة وأخرى[12].

1. **مفهوم السيادة:**

السيادة كمصطلح يُعتبر مفهوماً قانونياً في الأصل، غير أنه يُنسب إلى الفقيه القانون الفرنسي "**جون بودان****" "**Jean Bodin**" في كتبه الستة عن الدولة عام 1576، وكان قد استخدم هذا المصطلح لوصف واقع سياسي يتضمن القدرة الفعلية على الانفراد بإصدار القرار السياسي داخل الدول، وعلى المستوى الخارجي، أي بمعنى قدرة الدولة الفعلية على الاحتكار الشرعي لأدوات الإكراه المادي في الداخل، وعلى رفض الامتثال لأية سلطة من الخارج[13]، ومن هذا المنطلق يرتبط مفهوم السيادة أساساً بنطاق فعل السلطة التنفيذية التي تُمارس سلطتها داخل حدود جغرافية التي تميزها عن غيرها من الدول[14]، وهذا بحسب ما يُقره القانون الدولي حيث أن السيادة انتقلت من كونها ذات مدلول دفاعي إلى المدلول الهجومي والقانوني في آن واحد.

وتمكن الحدود السلطة من تطبيق قوانينها وممارسة سيادتها على شعبها وعلى إقليمها، كما تشمل أيضاً المجال الدولي باعتبار أن الدولة صاحبة السيادة هي أحد الفواعل الدولية والتي تحظى بالاعتراف الدولي، وعليه فإن الحدود تُساعد في تنظيم علاقة الدولة بالدول المجاورة لها وغير المجاورة براً وبحراً وجواً[15]، وتتميز السيادة بالخصائص التالية:[16]

أ. **الإطلاقية:** بمعنى أن السيادة هي خاصية مطلقة، واحدة، منفردة واستثنارية ولا تقبل أي سلطة أعلى منها، ويخضع لها الجميع شرط تواجدهم داخل إقليم الدولة.

ب. **الشمولية:** أي العمومية والسيطرة على الإقليم ككل والسكان داخله، باستثناء الحالات التي تقرها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كالدبلوماسيين والسفارات والقنصليات...

ت. **عدم القابيلة للتصرف:** أو التنازل أو التحويل وإذا حدث ذلك فقدت الدولة شرعية كينونتها، وهذا ما يكرس لجوهر الشخصية المعنوية للدولة ذات السيادة.

ث. **الديمومة**: وارتباطها بقيام الدولة، حيث تستمر سيادة الدولة بتغير الحكومات والحكام ونزام الحكم...، وهذا من مميزات الشخصية المعنوية للدولة.

ج. **عدم التجزأ**: بحث تتوفر الدولة الواحدة على سيادة واحدة لا يمكن تجزئتها، لأن تجزئتها تعني القضاء عليها.

كما يترتب عن السيادة مفهومي:[17]

أ. **الاستقلالية**: فبحسب المقاربة الدولية للسيادة الداخليه فإن الاستقلالية تمثل انعكاساً لحماية للسيادة، وعليه فإن الدولة تمتلك الجدارة والأهلية وهي حق مطلق لها بحيث أن القانون الدولي يتضمن قواعد عام تنص على ضرورة احترام هذه الاستقلالية.

ب. **الكمالية في الأهلية الدولية**: والتي تعني أن الدولة تجد مقام أهليتها وجدارتها الدولية التي تمارس في سيادتها.

ترتبط مسألة السيادة بالأمن القومي أو الوطني الذي يستهدف حماية المصالح الوطنية للدولة وكذا إقليمها الوطني وعدم اختراقه.

2. **الأمن القومي**:

تستهدف السيادة حماية الأمن القومي وضمان المصلحة الوطنية عبر تعزيز استقلاليتها وعدم اختراقها، بما يجعل من الأهداف الوطنية تحظى بالأولوية الرئيسية، وهذا لا يتأت إلا من خلال استبعاد أية هيئة أجنبية من التدخل في الشؤون الوطنية الداخلية للدولة، وهذا من خلال ضمان الحرية في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية واختيار نمط الحكم والدستور وكذا آليات التعامل السياسي والاقتصادي مع غيرها من الدول، إلى جانب الاستقلالية في مباشرة السياسات العامة التي تراها مناسبة[18]، وهذا ما ينعكس على فلسفة الأمن القومي واستقلالية اتخاذ القرار وعدم الرضوخ لأي إملاءات خارجية.

من هذا المنطلق فإن السيادة الوطنية ترتبط بشكل رئيسي بالإقليم المحدد وفق حدود متعارف عليها دولياً، ومن هنا تتمثل وظيفة الحدود في حماية الدولة كشخصية معنوية أو ككائن حي يتميز بالديمومة ضمن الاقليم الجغرافي الخاص به، وهذا من منطلق كون أن الحدود تمثل ابعاد الدولة وامتداداتها الأرضية ذات الأبعاد الجغرافية والاقتصادية والسياسية والحيوية الأولية، وتأخذ هذه الحماية عدة مجالات:[19]

أ. **حماية السكان والمواطنين** داخل الدولة طالما تمكنت الدولة من ذلك، بما يمثل الهدف الرئيسي للدولة.

ب. **تمكين الدولة من حماية مواردها** الطبيعية، السطحية والباطنية (المعدنية وشبه المعدنية والموارد المائية)، وهذا من خلال صيانتها وتثمينها واستثمارها.

وعليه فإن السيادة يترتب عنها حق الدولة في الدفاع عن نفسها وكيانها ضمن المجال الذي تحدده قواعد القانون الدولي العام، ويتضمن خلاله حقها في إبرام المعاهدات وإقامة الأحلاف مع دول أخرى والانضمام لمنظمات دولية، على أن يتم ذلك كله في إطار المحافظة على خصوصيتها وشخصيتها القانونية، وهذا ما يُكرس

للتداخل بين مظاهر السيادة الداخلية والخارجية، فالسيادة الخارجية ما هي إلا انعكاس للسيادة الداخلية في مواجهة دولة أجنبية[20].

ثالثاً– التحديات الجديدة والحدود الرخوة.

نتيجة لارتباط السيادة بحدود الدولة فإن تغير فلسفة السيادة من السيادة المطلقة إلى السيادة انسبية انعكس بدوره على مكانة الحدود وقدراتها، وهو ما كرس بدوره الانتقال من الحدود الصلبة إلى الحدود الرخوة، حيث ساهمت العولمة في تغيير العديد من الأسس الفكرية التي تقوم عليها الدولة القومية، من خلال إدراج مفهوم الكوكبية ليحل محل القومية، وهذا من أجل إخضاع الدولة القومية والعمل على تقويضها فعاليتها من خلال آلياتها ذات التأثيرين الخارجي والداخلي:

1. القانون الدولي واختراق الحدود:

يُمثل القانون الدولي أحد أهم الاعتبارات التي ينبغي على الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار، من خلال التوفيق بين تشريعاتها ومبادئ القانون الدولي، وهذا انعكاس على انخراطها ضمن المجتمع الدولي، أين تكون كل الدول متساويةً في الخضوع لهذا القانون، وهذا ما يجعل من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في أعلى هرم ترتيب النصوص القانونية بحيث تسبق الدستور من حيث المكانة.

وقد ساهم القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية في العديد من الحالات في اختراق الحدود الوطنية والمساس بالسيادة الوطنية من قبيل خضوع العديد من الدول لتحقيقات تجريها أجهزة دولية متخصصة، ضمن حالات ذات تأثير إقليمي وعالمي، مثل بعثات التفتيش الدولية التي عرفتها بعض الدول العربية على غرار: سوريا بعثة المراقبة التابعة لجامعة الدول العربية، وكذا بعثات التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران ومتابعة مفاعلها النووي...

وتكريساً لشرعية مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول فقد تم إدراجه ضمن مُصطلح **مسؤولية الحماية** وهذا تزامناً مع إنشاء **اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول*** خلال مُؤتمر الألفية المنعقد شهر سبتمبر عام 2000، وفي تقريرها الصادر في ديسمبر عام 2001، تم إحلال مسؤولية الحماية محل التدخل الدولي الإنساني، فإن أي إخفاق في حماية الدولة لسكانها جراء عجزها أو بانتهاكها لحقوق الإنسان، فإنه ينبغي مُعالجة هذا الواقع في سياق المسؤولية الدولية للحماية[21]، والتي تتضمن بدورها ثلاثة مستويات: قبلي، آني وبعدي، ويتمثل المستوى الأولى في مسؤولية الوقاية والتي يمكن تجسيدها بالتدابير مختلفة، السياسية، الاقتصادية أو العسكرية، وفي حين وقوع الانتهاكات فإن المستوى المواكب لها يتمثل في مسؤولية الرد والذي يتضمن بدورها تدخلات عسكرية، اقتصادية أو سياسية ودبلوماسية، أما المستوى الثالث وهو البعدي الذي يلي الانتهاكات فإنه يتضمن مسؤولية إعادة البناء لضمان مرحلة لاحقة تراعي حقوق الانسان وترفض أية انتهاكات من شأنها المساس بالسلم و الأمن الدوليين[22].

في حين يرى اتجاه هام بأن الخضوع لقواعد القانون الدولي لا يُعتبر مساساً باستقلالية السيادة أو انتهاكاً للحدود طالما شمل هذا القانون جميع دول العالم، غير أن الواقع الفعلي يُثبت خلاف ذلك أين لا تتموقع

جميع دول العالم في نفس المرتبة، حيث أن الدول التي تتمتع بحق الفيتو في مجلس الأمن تُعتبر دولاً متفوقة وبذلك يحق لها ما لا يحق لغيرها، وهذا ما نلمسه في ازدواجية المعايير لدى الدول التي تتبنى لواء حماية القانون الدولي، حيث أنها تتصرف في المجمل وفق منطق براغماتي، ولعل ابرز مثال على ذلك هو ما تعيشه المنطقة العربية، فالاحتلال الأمريكي للعراق كان خارج نطاق القانون الدولي كما تم بناءاً على معطيات مغلوطة وهو ما يفسر تحور المبررات الأمريكية من امتلاك العراق للسلاح النووي إلى دعم الشعب العراقي وتعزيز الديمقراطية، الأمر ذاته نجدع في مواقف الدول الكبرى من الأزمة السورية.

إلى جانب القانون الدولي الذي كرس للمساس بالحدود الوطنية وكذا السيادة، فإن العولمة عملت على تعزيز هذا التوجه عبر مؤسساتها التي ساهمت في التكريس لمسألة الحدود الرخوة من خلال تعزيز التدخل في الشؤون الداخلية للدولة وكذا انتهاك حدودها.

2. العولمة وتكريس الحدود الرخوة:

ساهمت العولمة في تكريس الحدود الرخوة عبر آلياتها التي تعدد بين الفواعل الأجنبية وتأثيراتها من جهة، وكذا استثمارها في الشؤون الداخلية للدولة وكذا دعمها لفواعل وطنية من جهة ثانية.

أ. **الفواعل الأجنبية:** فرضت على الدولة القومية ضرورة تبني سياسات تدعم إدماج مجتمعاتها ضمن النظام العالمي ضمن الجوانب السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والثقافية[23]، وتحقق هذا عبر عدة فواعل منها:

- **الشركات متعددة الجنسيات:** والتي تفضل التعامل بشكل مباشر مع المجتمعات المحلية سواء من خلال القطاع الخاص أو المجتمع المدني، من دون الحاجة إلى مساعدة الدولة القومية، وهي تمثل أحد أهم الآليات التي أنتجتها العولمة في شقها الاقتصادي، من خلال اختراق الاقتصاديات الوطنية ودمجها ضمن اقتصاديات عالمية جديدة، وهو ما سيتسبب في انتقال مركز اتخاذ القرار من الدولة القومية إلى مراكز جديدة فوق الدولة[24].
- **تكنولوجيات الاعلام والاتصال:** والتي ساهمت في تعزيز التغلغل العولمي على المجتمعات المحلية، أمام عجز الدولة القومية على مواجهة هذا التغلغل أو السيطرة عليه، وتعتبر الأداة الاعلامية من أهم آليات العولمة لما تمتاز به بقدرات كبيرة للتغلغل من جهة والقدرة على التأثير في توجهات المستهدفين من جهة ثانية، الأمر الذي ساهم في تشكيل رأي عام عالمي وإمكانية توجيهه طالما تم التحكم في الأداة الإعلامية، ومن هنا يتم استغلال القضايا التي ارتبطت بالعولمة من قبيل: الحرية، حقوق الانسان، نشر الديمقراطية...
- **الاتفاقيات والتكتلات الاقليمية والدولية:** حيث يشهد العالم المعاصر توسعاً نحو إبرام الاتفاقيات الدولية إلى جانب نظم وقوانين دولية ملزمة لجميع المجتمع الدولي، بما يعني السماح بالمساس بالسيادة الوطنية وكذا قبول اختراق الحدود الوطنية طالما كانت تحت هذه الاتفاقيات[25]، بذلك تم الانتقال من مجموعة الدول القومية إلى المجتمع الدولي حيث إنه لم تبق الدولة القومية ذلك التنظيم المستقل والمغلق على سكان محدودين وعلى أساس قومي، أمام التكتلات الجديدة بين الدول المترابطة دستورياً والمتمايزة من حيث المواطنة والقومية، والتي ساهمت في تآكل الدولة القومية المحددة الإقليم، وقد أنتج هذا النمط ما يعرف بالانتماء بعد القومي وكذا الحقوق الانسانية العالمية في ظل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية[26]، وما عزز ظاهرة الاعتماد المتبادل التعاون الدولي القائم

على أساس التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو بروز مشكلات دولية لا يمكنها حلها على مستوى الدولة القومية وتحتاج للتعاون الدولي لضمان الحلول الناجعة على غرار مشكلات البيئة، الهجرة غير النضامية، اللجوء والتلوث...

ب. **الفواعل الوطنية**: والتي كرست للضغوط الداخلية على الدولة القومية من خلال تكريسها لمباديء العولمة، من قبيل تحرير الأقليات، والتأكيد على حقوق الإنسان ودعم التحول الديمقراطي...، وهذا ما أفرز العديد من الظواهر الاجتماعية التي تمس بمكانة الدولة القومية[27]، حيث ساهمت العولمة في تعزيز التنظيمات المستقلة عن الدولة والتي تشكل تهديداً للأمن الوطني، عبر ظهور الهويات المحلية والأصوليات والعودة إلى ما قبل الانتماء الوطني[28].

- **القطاع الخاص**: ساهمت العولمة بشكل كبير في تشجيع دور القطاع الخاص، من خلال سعي الدولة إلى إقرار تسهيلات قانونية وتنظيمية تستهدف جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، الأمر الذي دفع بالقطاع الخاص العولمي إلى التدخل في الشؤون الاقتصادية المختلفة أمام تراجع دور الدولة، لدرجة قيام القطاع الخاص بأنشطة كانت في الأساس من صميم دور الدولة من قبيل مشروعات البنى التحتية المختلفة، مع العلم بالولاءات الخارجية للقطاع الخاص مستفيداً من الدعم الأجنبي والداخلي، إلى جانب تغلغله ضمن مجالات حساسة على غرار التعليم والإعلام.
- **المجتمع المدني**: يعتبر المجتمع المدني الحر والمستقل أحد آليات تكريس الديمقراطية والحكامة في الدولة، وعليه فإن العولمة استثمرت في العديد من من القضايا التي تتيح اختراق الحدود الوطنية للدولة ومن بينها حقوق الانسان والديمقراطية، وهناك ارتباط وثيق بين مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الانسان والديمقراطية، وعليه فإن الآليات العالمية التي تنادي باحترام حقوق الإنسان وتسعى لترسيخ الممارسات الديمقراطية تعمل جاهدةً على إشراك المجتمع المدني المحلي عبر دعمه وتكوينه وكذا تعزيز ارتباطاته العالمية.
- **الجماعات الإثنية**: حيث تعمل العولمة على تغذية الجماعات الإثنية بحجة حماية حقوق الأقليات أو حقوق الانسان أو في سياق تعزيز التحول الديمقراطي ..بما يشكل تهديداً لاستقرار المجتمع، خاصةً إذا كانت الأرضية الداخلية مهيأة من الأساس، أين تتداخل المحددات الداخلية والخارجية لتقويض مكانة الدولة القومية[29]، وهذا ما تطور نتيجةً لتنامي المطالبات المحلية والدولية باحترام حقوق الإنسان وضرورة كفالة الضمانات الدولية لذلك.

ساهمت التحديات العالمية الجديدة في تكريس مفهوم جديد للحدود وهي الحدود الرخوة، من خلال إقرار المجتمع الدولي القائم على اهتمامات متماثلة وكذا آليات تضمن اختراق هذه الحدود الوطنية لصالح القضايا المشتركة للمجتمع الدولي، ضمن أطر مؤسسية تجد أغلب دول العالم نفسها مجبرةً على الانخراط ضمنها.

الخاتمة:

ارتبطت الحدود بالدولة القومية والتي نشأت دولة مركزية وتدخلية من أجل ضمان استمرار كينونة الدولة ككائن حديث النشأة، وبذلك فقد تم الحرص على مسألة الحدود وعدم اختراقها تجنباً لأي انفصال داخلي أو عدوان أجنبي، مع ضمان الحرية المطلق للدولة في التصرف ضمن إقليمها المندرج ضمن حدودها السياسية بحرية مطلقة، وبالفعل فقد نجحت الدولة القومية في ذلك، حيث أنه وبالرغم من تطور خياراتها التي تميل نحو اللامركزية والديمقراطية والانفتاح على العالم الخارجي وكذا التكتلات الدولية والاقليمية ...، إلا أنها حافظت بشكل أساسي على الحدود ومنعت اختراقها.

غير أن الوقت الراهن أفرز متغيرات وفواعل جديدة في المجتمع الدولي والتي بدورها ساهمت في المساس بالسيادة الوطنية أمام غلبة القواعد الدولية وحقوق الانسان، وهذا من خلال السلطات القانونية الممنوحة للمنظمات الدولية المختلفة خاصةً الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان، وهو الأمر الذي يُؤكد أن سيادة الدول تتفاوت بحسب ما تتمتع به من قوة تأثير ضمن المجتمع الدولي.

قائمة المراجع المعتمدة:

أ. **الكتب:**

1. حبيب، رفيق، **الوسطية الحضارية تحديات الفكرة والحركة**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010.
2. الجاسور، ناظم، **إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001.
3. العلوجي، عبد الكريم، **إيران والعراق: صراع حدود أو وجود**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2007.
4. عبد الفتاح السيد، نادية، **التسوية السلمية لنزاعات الحدود في إفريقيا في إطار التحكيم الدولي**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.
5. فاروق أحمد، عبد اللطيف، **انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري**.القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.
6. عبد السلام علي، محمود، **مجالات الخمات الإعلامية**. القاهرة، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2017.
7. ليلة، علي، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة: تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة**. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 2012.
8. ليلة، علي، **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الانسان**. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 2013.

ب. **المقالات:**

9. أحمد سعيد، ابراهيم، ((الحدود والقضايا الجيواستراتيجية في إقليم المشرق العربي –تاريخيا وحضاريا–))، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد30، العدد 1+2، 2014.

10. بركة، محمد، ((نهاية الدولة القومية بعد العولمة: مفاجأة استراتيجية القرن 21))، **مجلة الحوار المتوسطي**، الجزائر، العدد 13-14، ديسمبر 2016.

11. حساني، خالد، ((مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية))، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، العدد 01-2012، السنة الثالثة، المجلد 05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2012.

ت. **الدراسات غير المنشورة:**

12. جبار، عبد الجبار، ((التداول على السلطة في الدول العربية دراسة تحليلية مقارنة))، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ماي 2016.

13. غرداين، خديجة، ((إشكالية السيادة والتدخل الإنساني –حالة الدول العربية))، **مذكرة ماجستير في القانون العام المعمق**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015/2014.

14. لوصيف، السعيد، ((واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة))، **مذكرة ما جستير في العلوم السياسية**، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2010/2009.

الهوامش:

[1]– علي ليلة، **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الانسان**. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 2013، ص 74.

[2]– علي ليلة، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة: تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة**. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 2012، 32.

[*] – يرجع الفضل للتجاريين في ابتكار مفهوم **الرسوم الجمركية** والتي كانت تساهم في تعزيز الموارد المادية للدولة وتحقيق الهدف الاسمى والمتمثل في منع تسرب المعادن النفيسة، وهو الإجراء الذي لازال معتمداً لغاية يومنا هذا، ويعتبر أحد أهم الآليات التي تحمي الاقتصاد للوطني.

[3]– عبد الجبار جبار، ((التداول على السلطة في الدول العربية دراسة تحليلية مقارنة))، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ماي 2016، ص 92.

[*]– مفهوم الأمن القومي استعمل لأول مرة عام 1943 في الولايات المتحدة الأمريكية على يد "**والتر ليبمان**"، وقد تزامن مع ظروف عالمية جديدة من الناحية السياسية والعسكرية، والتي عقبت الحرب العالمية الثانية وما رافقها من توازنات وتكتلات بين القوى الدولية، هذا إلى جانب الانتشار الكثيف للأسلحة وتطورها النوعي، والذي انعكس على تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة، وفرض رؤية جديدة للأمن، وتحديداً جديداً للمجال الأمني للدول، حيث برز كمحور للسياسات الخارجية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة.

[4]– عبد اللطيف فاروق أحمد، **انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري**.القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص 14.

[5]– نادية عبد الفتاح السيد، **التسوية السلمية لنزاعات الحدود في إفريقيا في إطار التحكيم الدولي**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 17.

[*]– تتمثل الحدود ذات الأساس الطبيعي في عوامل أفرزتها الطبيعة من قبيل: سلسلة جبال، نهر، بحيرة أو بحر...، وتمتاز هذه الحدود الطبيعية بالدقة وسهولة حسم الخلافات الحدودية، أما الحدود ذات الأساس الاصطناعي فيتم اللجوء إليها عند غياب الحدود الطبيعية، وتتحدد بوضع اليد على المناطق غير المتنازع عليها، أو نتيجةً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ويمكن تحديدها بأعمدة، سياج، جدران أو أبراج ...، كما قد تكون حسابية وفق خطوط الطول والعرض حيث تظهر أوضح في الخرائط.

[6]– ناظم الجاسور، **إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001، ص 14.

[7]– رفيق حبيب، **الوسطية الحضارية تحديات الفكرة والحركة**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010، ص 86.

[8]– ناظم الجاسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[9]– عبد اللطيف فاروق **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[**]– تعتبر الحدود البرية والبحرية أساس تحديد الحدود الجوية من خلال كون هذه الأخيرة انعكاساً عمودياً للحدود البرية والبحرية، وهي لم تحظ بالاهتمام إلا مؤخراً بعد تطور الطيران في القرن العشرين، وبالأخص الطيران العسكري بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا من منطلق كون أن الفضاء الجوي الذي يقع فوق إقليم الدولة هو جزء من سيادتها.

[10]– محمود عبد السلام علي، **مجالات الخمات الإعلامية**. القاهرة، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2017، ص 29.

[*] – من حيث اعتبار مسألة الحدود أحد اهتمامات القانون الداخلي للدول فإنها تبرز من خلال القوانين الداخلية التي تنظم حركية انتقال الأفراد والسلع والأموال عبر الحدود، فالغالب أنها تتم وفق تراخيص وإجراءات تقرها الدولة ضمن قانونها الداخلي، بينما تتعدد جوانب القانون الدولي في تنظيمه لمسألة الحدود من خلال اعتبارها أساسا لإقامة العلاقات بين الدول، ولعل القضيتين الصحراوية وكذا الفلسطينية خير دليل على ذلك.

[11]– عبد الكريم العلوجي، **إيران والعراق: صراع حدود أو وجود**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2007، ص 8.

[12]– عبد الكريم العلوجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[**]– "**جون بودان**" (1530– 1596): قانوني وفيلسوف سياسي فرنسي يعتبر صاحب نظرية السيادة ومن فلاسفة المذهب التجاري، شغل عضوية برلمان باريس، وأستاذ القانون في تولوز، واشتهر بكونه من أنصار التسامح الديني، كما كان مستشاراً لـ"هنري الرابع" ومن المعجبين به.

[13]– السعيد لوصيف، ((واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة))، **مذكرة ما جستير في العلوم السياسية**، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 34.

[14]– رفيق حبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 98.

[15]- ابراهيم أحمد سعيد، ((الحدود والقضايا الجيواستراتيجية في إقليم المشرق العربي –تاريخيا وحضاريا-))، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد30، العدد 1+2، 2014، ص 682-683.

[16]- خديجة غرداين، ((إشكالية السيادة والتدخل الإنساني –حالة الدول العربية))، **مذكرة ماجستير في القانون العام المعمق**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص21-22.

[17]- محمود عبد السلام علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

[18]- خديجة غرداين، **مردع سبق ذكره**، ص27.

[19]- ابراهيم أحمد سعيد، **مرجع سبق ذكره** ، ص 682-683.

[20]- خديجة غرداين، **مردع سبق ذكره**، ص30.

[*]- اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول (**International commission on intervention and state sovereignty**) والتي يتراسها الأسترالي "**غاديث إيفانز**" والجزائري "**محمد سحنون**"، لمزيد من المعلومات يمكن تصفح موقع الجنة على شبكة الانترنت عبر الرابط **www.iciss-ciise.gc.ca**

[21]- عبد الجبار جبار، **مرجع سبق ذكره**، ص 262.

[22]- خالد حساني، ((مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية))، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، العدد 01-2012، السنة الثالثة، المجلد 05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2012، ص20-21.

[23]- علي ليلة، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة: تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة. مرجع سبق ذكره**، ص 30.

[24]- السعيد لوصيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[25]- خديجة غرداين، **مردع سبق ذكره**، ص39.

[26]- علي ليلة، **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الانسان. مرجع سبق ذكره**، ص 110.

[27]- علي ليلة، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة: تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة. مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[28]- محمد بركة، ((نهاية الدولة القومية بعد العولمة: مفاجأة استراتيجية القرن 21))، **مجلة الحوار المتوسطي**، الجزائر، العدد 13-14، ديسمبر 2016، ص 422.

[29]- علي ليلة، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة: تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة. مرجع سبق ذكره**، ص 39.